€TRAINING

السياسات والاجراءات والعمل القانوني

27 - 31 يناير 2025

ميونخ (ألمانيا)

السياسات والاجراءات والعمل القانوني

رمز الدورة: P664 تاريخ الإنعقاد: 27 - 31 يناير 2025 دولة الإنعقاد: ميونخ (ألمانيا) - التكلفة: 5300 يورو

مقدمة البرنامج التدريبي:

يهدف هذا البرنامج إلى تزويد المشاركين بفهم شامل لكيفية تطوير وتنفيذ السياسات والإجراءات القانونية داخل المؤسسات. حيث سيتعرف المشاركون على الأدوات والمهارات اللازمة لضمان الامتثال للقوانين والتشريعات، بالإضافة إلى تقديم إرشادات حول كيفية التعامل مع العمل القانوني بكفاءة وفعالية.

أهداف البرنامج التدريبي:

في نهاية هذا البرنامج، سيكون المشاركون قادرين على:

- اكتساب أساسيات السياسات القانونية وأهمية تطبيقها في المؤسسات.
- تطوير إجراءات قانونية فعّالة تتماشى مع القوانين والتشريعات.
- ضمان الامتثال القانوني في مختلف جوانب العمل المؤسسي.
- تطبيق أفضل الممارسات في صياغة وتنفيذ السياسات القانونية.
- التعامل مع التحديات القانونية في المؤسسات بكفاءة.

الفئات المستهدفة:

- المستشارون القانونيون.
- مدراء الامتثال وإدارة المخاطر.
- مسؤولو الشؤون القانونية في المؤسسات.
- المديرون التنفيذيون والإداريون.

محاور البرنامج التدريبي:

الوحدة الأولى:

أساسيات السياسات القانونية:

- تعريف السياسات القانونية وأهميتها في المؤسسات.
- العناصر الأساسية لصياغة السياسات القانونية.
- كيفية ضمان الامتثال للسياسات والإجراءات.
- دور المستشار القانوني في تطوير السياسات.

الوحدة الثانية:

تطوير الإجراءات القانونية الفعّالة:

- كيفية تصميم إجراءات قانونية فعّالة.
- الربط بين الإجراءات القانونية واللوائح التنظيمية.
- تطوير إجراءات تضمن الامتثال للقوانين المحلية والدولية.
- أهمية الوثائق القانونية في تعزيز الإجراءات المؤسسية.
- دراسة حالات حول تطوير إجراءات قانونية ناجحة.

الوحدة الثالثة:

الامتثال القانوني وضمان تطبيق القوانين:

- أهمية الامتثال القانوني في إدارة الأعمال.
- آليات متابعة وضمان الامتثال للقوانين والتشريعات.
- كيفية إدارة المخاطر القانونية المحتملة.
- تأثير الامتثال على سمعة المؤسسة وأدائها.
- استراتيجيات تقليل المخاطر القانونية المرتبطة بالامتثال.

الوحدة الرابعة:

صياغة وتنفيذ السياسات القانونية:

- كيفية صياغة سياسات قانونية واضحة وشاملة.
- دور الإدارات المختلفة في تنفيذ السياسات.
- متابعة وتحديث السياسات القانونية لضمان ملاءمتها للتغيرات التشريعية.
- استخدام التكنولوجيا في إدارة السياسات القانونية.
- آلية تنفيذ السياسات القانونية في المؤسسات.

الوحدة الخامسة:

التعامل مع التحديات القانونية في المؤسسات:

- كيفية التعامل مع النزاعات القانونية الداخلية والخارجية.
- استراتيجيات تسوية النزاعات بطرق قانونية فعّالة.
- التعامل مع التحقيقات القانونية وكيفية الرد على الجهات التنظيمية.
- تطبيق السياسات القانونية في مواجهة التحديات اليومية.